ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إستمراراً لبرنامج الإصلاح الذى تنفذه الحكومة المصرية لتحقيق التنمية والإنطلاق الإقتصادى، والذى قد إنعكس على تحقيق تحسن ملحوظ فى المؤشرات الإقتصادية الأساسية[1] فى ضوء الإصلاحات التى إتخذتها الحكومة خلال الأعوام الماضية، فإن وزارة المالية تحرص دائماً على أن يصاحب الإصلاحات الإقتصادية إتاحة قنوات تواصل مباشر مع المواطنين وإشراكهم في الرؤية الإقتصادية للدولة وصنع السياسات.

ومن هذا المنطلق، قامت وزارة المالية للعام الخامس على التوالى بإصدار تقرير موازنة المواطن للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩. وتسعى الوزارة لتنظيم مؤتمر يتم عقده خلال الشهور القادمة لإطلاق التقرير، والإعلان عن عدد من الإجراءات الهامة ومنها إنشاء وحدة مستقلة للشفافية المالية والمشاركة المجتمعية داخل هيكل الوزارة كخطوة أساسية لضمان إستدامة الإصلاح، والإستمرار فى إصدار التقارير الدورية حول دورة إعداد الموازنة، وإنشاء شبكة تواصل مع قطاعات عريضة من المجتمع المصرى بهدف تعزيز الثقة والتواصل والمشاركة المجتمعية، وتفعيل سياسة الإفصاح من خلال زيادة المعلومات وشموليتها ونشر كتيبات وأدلة مبسطة وعقد مؤتمرات مع المجتمع المدنى ومنظمات الأعمال والإعلاميين والبرلاميين والمواطنين على المستوى المحلى وإجراء زيارات عبر المحافظات.

وتهتم وزارة المالية بنشر تقرير موازنة المواطن إيمانًا منها بأن له الحق فى أن يتعرف على موازنة بلده بلغة مبسطة ومقروءة لجميع أطياف المجتمع. ويهدف هذا التقرير إلى الإفصاح عن بنود الموازنة العامة المعتمدة للدولة بعد نشرها في الجريدة الرسمية للدولة وشرح أهم توجهات السياسة المالية ومراحل إعداد الموازنة والسياسات الضريبية وغير الضريبية والبرامج الإجتماعية. كما أن كتيب موازنة المواطن يعد أحد أهم التقارير التي يعتمد عليها التقييم الدولي للشفافية المالية لمصر ضمن ٨ وثائق مالية أخرى تقوم الوزارة بإصدارها. حيث أدت الجهود خلال الأعوام السابقة إلى صعود مؤشر الشفافية المالية لمصر عالميًا بشكل كبير، وذلك بعد أن قفز ٢٥ نقطة في عام ٢٠١٧ لتصل إلى المرتبة ٤١ صعوداً من المرتبة الـ١٦ ليصل بذلك تقييم مصر إلى المتوسط العالمي بعد ٦ سنوات من التراجع، حيث تقوم مؤسسة شراكة الموازنة الدولية بتحليل بيانات الموازنة والتقارير المنشورة المتعلقة بها لقياس مستوى شفافية الدول والإعلان عن نتائج التقييم مرة كل عامين.

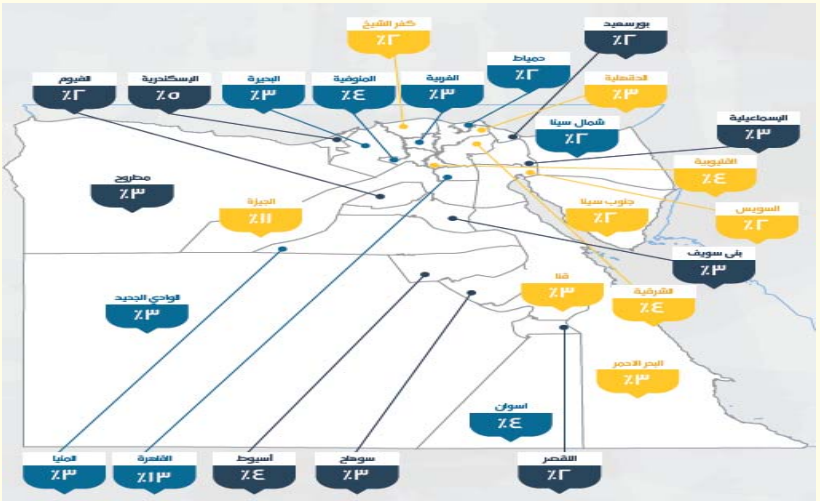

١/ الرجوع إلى قسم المؤشرات الإيجابية الأخيرة.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات ليصل إلي ٥٠.٥ في أغسطس ٢٠١٨**، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١.٧ في يوليو ٢٠١٣. **وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في مؤشر طلبيات التصدير الجديدة ليصل إل** ٥١.١ ، **والزيادة في مؤشر الطلبيات الجديدة ليصل إلى** ٥٠.٨، والزيادة في **مؤشر الإنتاج ليسجل** ٥٠ بالإضافة إلى زيادة **مؤشر مخزون المشتريات** إلى ٤٧.٤، وإنخفاض أسعار مدخلات الإنتاج.

- **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٤٤.٥ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٨ (يغطي ٨.٥ أشهر من الواردات فقط)**، مقارنة بـ ٤٤.٤ مليار دولار في الشهر السابق (يغطي ٨.٤ أشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣.٥ أشهر من الواردات فقط).

- **وعلى صعيد المالية العامة، استقر عجز الموازنة ليسجل ١.٩% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة** يوليو-سبتمبر ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بـ ١.٩% خلال نفس الفترة من العام الماضي حيث **ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات**، ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال الأعوام السابقة. **وعلى جانب الإيرادات**، هناك **زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية حيث سجلت ضريبة المبيعات ٧٥.٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٣٧.٣% (بنحو ٢٠.٥ مليار جنيه)** عن نفس الفترة من العام السابق فى ضوء زيادة الحصيلة من **ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات فضلاً عن زيادة ضريبة الدخل** التي **حققت ٣٥.٨ مليار جنيه والضرائب علي المرتبات المحلية سجلت نحو ١٠.٦ مليار جنيه بزيادة ٣١.٩% (٢.٦ مليار جنيه) عن نفس الفترة من العام السابق**. كما **ارتفعت متحصلات قناة السويس لتسجل ٩.٦ مليار جنيه بزيادة أكثر من ضعفى المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (بنحو ٥.٢ مليار جنيه)، وإرتفاع المتحصلات من باقى الشركات لتصل نحو ١٠.٦ مليار جنيه بنسبة زيادة ٥٢.٦% (بنحو ٣.٧ مليار جنيه) عن العام السابق. أما على جانب المصروفات**، فقد **ارتفع الإنفاق علي دعم السلع التموينية بنسبة ١٦.٨% (بنحو ١.٧ مليار جنيه) لتبلغ ١١.٥ مليار جنيه، وإرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ٦٠.٤% (بنحو ٤.٧ مليار جنيه) لتحقق ١٢.٥ مليار جنيه.** وعلاوة على ذلك، **ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنسبة ٨٤.٧% (بنحو ١٢.٦ مليار جنيه) ليبلغ نحو ٢٧.٤ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

- **فيما يتعلق بالتطورات النقدية**، فقد ارتفع **معدل النمو السنوي للسيولة المحلية بشكل متباطئ ليحقق ١٧.٩% (٣٤٦٦ مليار جنيه)** في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٨.٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٣٨.٧ خلال شهر يوليو ٢٠١٧، وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء **ارتفاع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية ليحقق ١٣.٧% (٣١٨٣.٩ مليار جنيه)** في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ١٠.٢% الشهر السابق. وقد حققت **صافى الأصول الأجنبية معدل نمو بلغ ١٠٢.١% (٢٨٢.٢ مليار جنية)** في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ ٤٠٧% (٣٠٩.٥ مليار جنيه) خلال الشهر السابق.

- أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى إرتفاعه محققاً نحو ١٦.٠% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ١٤.٢% خلال الشهر السابق، ومقابل ٣١.٦% فى شهر سبتمبر ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء ارتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"، و"المشروبات الكحولية والدخان"، و"الملابس والأحذية"، و"النقل والمواصلات"، و"المطاعم والفنادق".**

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٨ **الإبقاء على سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير عند مستوى ١٦.٧٥% و١٧.٧٥% و١٧.٢٥%** على الترتيب. وكذلك الإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم بمقدار** عند مستوى **١٧.٢٥%.**

- **حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ ١٢.٧٩ مليار دولار (٥.١% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل فائض قدره ١٣.٧٢ مليار دولار **(٥.٨% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال العام المالى السابق.

ويرجع ذلك بالأساس إلى التراجع في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بنسبة ٢٩% لتحقق ٢٢ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ٣١ مليار دولار في العام المالى السابق. وذلك نتيجة لانخفاض استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر لتحقق ١٢.١ مليار دولار (٤.٨% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ١٦ مليار دولار (٦.٨% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى السابق. ذلك بالإضافة إلى انخفاض الاستثمار المباشر في مصر ليحقق ٧.٧ مليار دولار (٣.١% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٧.٩ مليار دولار (٣.٤% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى السابق. انخفاض حساب المعاملات الرأسمالية والمالية فاق الارتفاع في ميزان المعاملات الجارية الذى حقق -٦ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ -١٤.٤ مليار دولار في العام السابق، حيث **أرتفع فائض ميزان الخدمات ليصل إلى ١١.١ مليار دولار (٤.٤% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال فترة الدراسة، مقابل فائض أقل ٥.٦ مليار دولار **(٢.٤% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال فترة المقارنة مدفوعاً بزيادة تحويلات العاملين بالخارج بلغت نحو ٤.٦ مليار دولار لتحقق ٢٦.٤ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٢١.٨ مليار دولار في العام المالى السابق. مما غطى **إستقرار الميزان التجاري** الذى حقق **٣٧.٣ مليار دولار (-١٤.٨٥% من إجمالي الناتج المحلي)** خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نفس القدر خلال العام المالى السابق.

- **إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين** بـ ٤٨.٥% ليصل إلى ٩.٨ مليون سائح خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٦.٦ مليون سائح خلال العام المالى السابق. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٠١.٦% ليصل إلى ١٠٢.٦ مليون ليلة خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٥٠.٩ مليون ليلة خلال العام السابق.

- **حققت تحويلات العاملين بالخارج زيادة قدرها ٤.٦ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة نمو ٢١.٠%، لتسجل ٢٦.٤ مليار دولار** مقارنة بـ ٢١.٨ مليار دولار فى نفس الفترة العام الماضى. وعلى غرار تلك المؤشرات، فقد توقعت مؤسسة "ستاندرد آند بورز" استمرار تحويلات العاملين بالخارج في تحقيق معدلات قوية ومرتفعة بعد إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، مما سيعزز من الاحتياطي من النقد الأجنبي على المدى المتوسط.
- أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى** إرتفع **في الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٥.٤% مقارنة بـ ٤.٤% في الفترة ذاتها من العام المالى السابق**. وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٢.١ نقطة مئوية مقارنة بـ ٠.٢% فى نفس الفترة من العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو بـ ١.٤ نقطة مئوية مقارنة بـ ٣.٢ فى الربع الثالث من العام السابق. فضلاً **عن مساهمة الاستثمارات** فى النمو بنسبة ١.٩ نقطة مئوية مقارنة بنمو أقل وصل لـ ١ نقطة مئوية فى العام السابق. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ٤.٧% مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٢٥.٨ نقطة فى الربع الثالث من العم ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ ١٢٠.١ نقطة فى نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك فى ضوء ارتفاع مؤشر **السياحة** ليصل نحو ٤٧.٤% سنوياً محققاً متوسط ١٠٠ نقطة خلال الربع الثالث من العام الحالى مقارنة بـ ٦٧.٨ نقطة فى خلال نفس الفترة من العام السابق، وزيادة مؤشر **قناة السويس** بـ١٣.١% سنوياً ليحقق متوسط ١٣١.٤ نقطة خلال الربع الثالث من العام الحالى مقارنة بـ ١١٦.١ نقطة خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إن معدل البطالة** في البلاد تراجع إلى ٩.٩% في الربع الثانى من ٢٠١٨ مقابل ١٢.٠% خلال نفس الفترة من العام السابق. **وبلغ عدد المشتغلين خلال الربع الثانى من عام ٢٠١٨ حوالي ٢٦.٢ مليون شخص**، مقابل ٢٥.٧ خلال العام السابق.
- **ارتفع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه (١٠٥.٩% من الناتج المحلي الإجمالي)** في نهاية مارس ٢٠١٧، ويرجع ذلك في الأساس الي **زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع ديون الخزانة إلى ١٠٩٦ مليار جنيه** في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨١٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦. (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).

كما **إرتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٣٣.٤ مليون دولار** في نهاية يونيو ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢٥.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧. في حين **انخفضت ديون السلطات النقدية** إلى ٢٦.٦ دولار في نهاية يونيو ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣٠.٣ مليون دولار في العام المالي الماضي.

وتجدر الإشارة أنه تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧، حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.

وفيما يلى شرح تفصيلى لأهم تطورات أداء قطاعات الإقتصاد الكلى...

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى** إرتفع **فى الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٥.٤% مقارنة بـ ٤.٤% في الفترة ذاتها من العام المالى السابق**. وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٢.١ نقطة مئوية مقارنة بـ ٠.٢% فى نفس الفترة من العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو بـ ١.٤ نقطة مئوية مقارنة بـ ٣.٢ فى الربع الثالث من العام السابق. فضلاً **عن مساهمة الاستثمارات** فى النمو بنسبة ١.٩ نقطة مئوية مقارنة بنمو أقل وصل لـ ١ نقطة مئوية فى العام السابق. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ٤.٧% مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٢٥.٨ نقطة فى الربع الثالث من العم ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ ١٢٠.١ نقطة فى نفس الفترة من العام السابق. ويأتى ذلك فى ضوء ارتفاع مؤشر **السياحة** ليصل نحو ٤٧.٤% سنوياً محققاً متوسط ١٠٠ نقطة خلال الربع الثالث من العام الحالى مقارنة بـ ٦٧.٨ نقطة فى خلال نفس الفترة من العام السابق، وزيادة مؤشر **قناة السويس** بـ١٣.١% سنوياً ليحقق متوسط ١٣١.٤ نقطة خلال الربع الثالث من العام الحالى مقارنة بـ ١١٦.١ نقطة خلال نفس الفترة من العام السابق.

وبالتالى فقد حقق **الناتج المحلى الإجمالى معدل نمو بنحو ٥.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام ٢٠١٨/٢٠١٧** مقارنة بـ ٣.٩ خلال نفس الفترة من العام الماضى. وقد ساهم **الإستهلاك العام والخاص فى النمو** بـ ١.٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو– مارس من العام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ ٤.١ نقطة مئوية فى نفس الفترة من العام السابق. فضلاً عن مساهمة **الاستثمارت** فى النمو بـ ٢.١ نقطة خلال الفترة يوليو – مارس من العام ٢٠١٨/٢٠١٧ مئوية مقارنة بـ ٢ نقطة مئوية فى نفس الفترة العام السابق. كما حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بنحو ١.٨ خلال الفترة يوليو – مارس من العام ٢٠١٨/٢٠١٧ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية ٢.١ نقطة مئوية فى نفس الفترة العام السابق.

فعلى جانب الطلب، حقق **الإستهلاك الخاص** خلال فترة **الدراسة معدل نمو بلغ نحو ١.٤%** خلال الفترة يوليو – مارس من العام ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٤.٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ١.٢ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٣.٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد **حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٢.٢%** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢.٤% خلال فترة المقارنة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٢ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما حققت **الإستثمارات معدل نمو قدره ١٣.٥%** خلال الفترة يوليو – مارس من العام ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل معدل نمو يقدر بـ ١٣.٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢.١ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** إسهام إيجابى في النمو بلغ ١.٨ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ٢.١ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٤٥.٩% خلال فترة الدراسة (معدل مساهمة بنحو ٦.٤ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٧.٨ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ ١٦.٩% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤٧% خلال فترة المقارنة، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ٤.٦ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بلغت ١٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

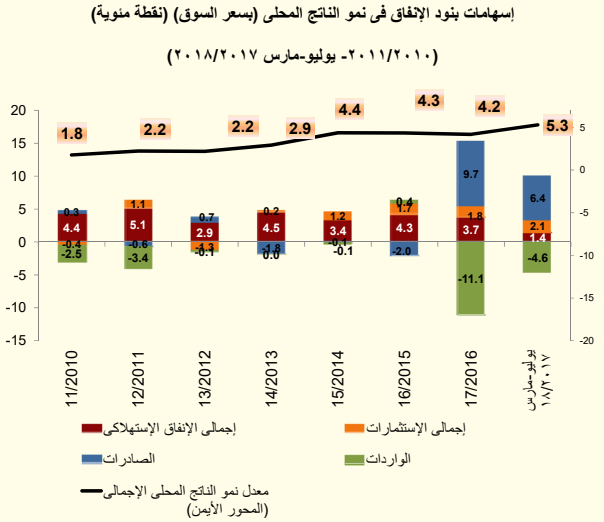

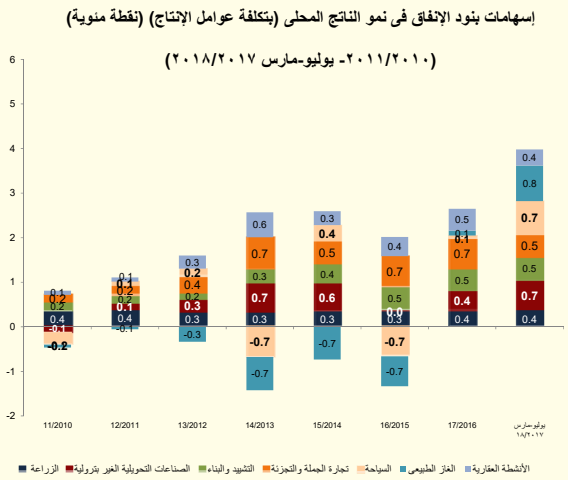

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو سبع قطاعات، على رأسها **السياحة** حيث حقق نمواً بلغ ٣٦%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل إيجابي في النمو بنحو ٠.٧ نقطة مئوية في معدل النمو، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠.١ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد حقق أيضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** معدل نمو قدره ٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٧ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٦ خلال فترة المقارنة). كما حقق **قطاع تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٣.٦% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما حقق **قطاع أنشطة العقارية** معدل نمو قدره ٣.٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بمساهمة مستقرة عند ٠.٤ نقطة مئوية). أما بخصوص **قطاع الزراعة** فقد حقق معدل نمو قدره ٣% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بمساهمة مستقرة عند ٠.٤ نقطة مئوية)، **وقطاع الأنشطة العقارية** حقق معدل نمو قدره ٣.٢% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويجدر الإشارة إلى أن **قطاع استخراج الغاز الطبيعى** حقق معدل نمو قدره ٢٠.٨% خلال الفترة يوليو – مارس من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٨ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن **جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٢% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى** خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.

حول تطورات أداء المالية العامة؛

تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى **تحسن مؤشرات المالية العامة؛ وقد استقرت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ١.٩%** خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ١٠٢.٤ مليار جنيه)، مقارنة بـ١.٩% (٨٥.٣ مليار جنيه خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧). وذلك فى **ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر قدره ٣٥.٣%** مقابل ٢٨.٩% للمصروفات.

العجز الكلى خلال يوليو- سبتمبر ١٨/١٧	العجز الكلى خلال يوليو- سبتمبر ١٩/١٨
٨٥.٣ مليار جنيه (١.٩% من الناتج المحلى)	١٠٢.٤ مليار جنيه (١.٩% من الناتج المحلى)*
الإيرادات	**الإيرادات**
١٢٨.٩ مليار جنيه (٢.٩% من الناتج المحلى)	١٧٤.٥ مليار جنيه (٣.٣% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٢١٤.١ مليار جنيه (٤.٨% من الناتج المحلى)	٢٧٦.٠ مليار جنيه (٥.٣% من الناتج المحلى)

*** تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٤٤٤٠.٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٤٢٨٦.٥ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو٥٢٥٠.٩ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.**

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

على جانب الإيرادات،

حققت **جملة الإيرادات نحو ١٧٤.٥ مليار جنيه** خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٩/٢٠١٨، لترتفع بنحو ٤٥.٥ مليار جنيه بنسبة ٣٥.٣%، مقابل نحو ١٢٨.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس **نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية** (تمثل ٧٧.٩% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٣٨.٧ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، بنسبة نمو بلغت ٣٩.٨% لتحقق نحو ١٣٥.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٩٧.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما **إرتفعت الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٢.١% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٦.٨ مليار جنيه** بنسبة ٢١.٥% لتحقق ٣٨.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٣١.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٩/٢٠١٨

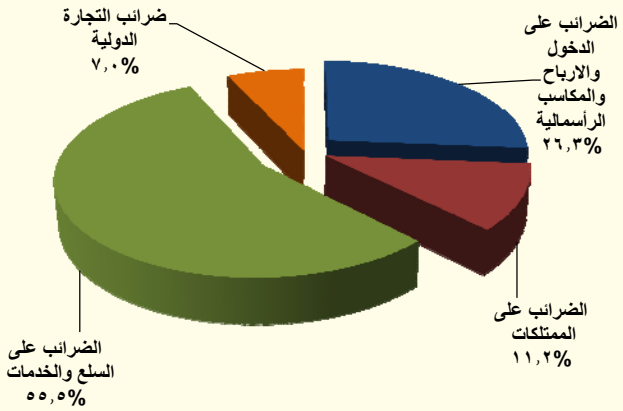

وقد **إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية** (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٣٤.٤%، وذلك فى ضوء **إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل** بنحو ٣٨.٦% ومن **ضريبة المبيعات** بنحو ٣٢.٦%.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد **تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على السلع والخدمات (تمثل ٤٣.٢% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الدخل (تمثل ٢٠.٥% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الممتلكات (تمثل ٨.٧% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على التجارة الدولية (تمثل ٥.٤% من إجمالى الإيرادات)** خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٣.٠ مليار جنيه (بنسبة ٥٧.٣%) لتحقق ٣٥.٨ مليار جنيه (٧.٠% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٦.٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٢.٦ مليار جنيه) بنسبة ٣١.٩% لتحقق نحو ١٠.٦ مليار جنيه، مقابل ٨.٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٥.٢ مليار جنيه) بأكثر من ضعفى المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق لتحقق ٩.٦ مليار جنيه، مقابل ٤.٤ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٣.٧ مليار جنيه) بنسبة ٥٢.٦% لتحقق نحو ١٠.٦ مليار جنيه، مقابل ٦.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢٠.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٧.٣%) لتحقق نحو ٧٥.٤ مليار جنيه (١.٤% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٥٥.٥% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس الي إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٥.٠% لتحقق ٣٥.١ مليار جنيه، مقابل ٢٨.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٣٣.٤% لتحقق نحو ٧.٩ مليار جنيه، مقابل ٥.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ٤٥.٧% لتحقق نحو ٢٢.٩ مليار جنيه، مقابل ١٥.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ضرائب الدمغة بنحو ٠.٣ مليار جنيه ليحقق نحو ٢.٧ مليار جنيه، مقابل ٢.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٤.٨ مليار جنيه (بنسبة ٤٥.٧%) لتحقق ١٥.٢ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١١.٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٢٩.٤% لتحقق نحو ١١.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٩.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢.٩ مليار جنيه (بنسبة ٤٥.٠%) لتحقق ٩.٥ مليار جنيه (٠.٢% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٧.٠% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة ضرائب جمركية قيمية بنسبة ٤٧.٨% لتحقق نحو ٩.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٦.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **ارتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى لتحقق نحو** ٣٨.٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل نحو ٣١.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- ✓ **حققت حصيلة بيع السلع والخدمات نحو ١٢.١ مليار جنيه لترتفع بأكثر من الضعف بنحو ٦.٦ مليار جنيه،** مقابل نحو ٥.٥ مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

- ✓ **وقد ارتفعت الإيرادات المتنوعة بنحو ٤.٦ مليار جنيه لتحقق نحو ١٤.١ مليار جنيه،** مقابل ٩.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- ✓ **بينما حققت عوائد الملكية نحو ١١.٥ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقابل ١٦.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **وقد انخفضت العوائد من هيئة قناة السويس بنحو ١.٦ مليار جنيه (بنسبة -١٩.٥%)**

لتحقق ٦.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٨.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى في ضوء تأثر القناة بأداء الإقتصاد العالمى. بينما ارتفعت العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠.٧ مليار جنيه لتحقق ٢.٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

✓ **حققت المنح نحو ٢٧٠ مليون جنيه** خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل ١٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى.

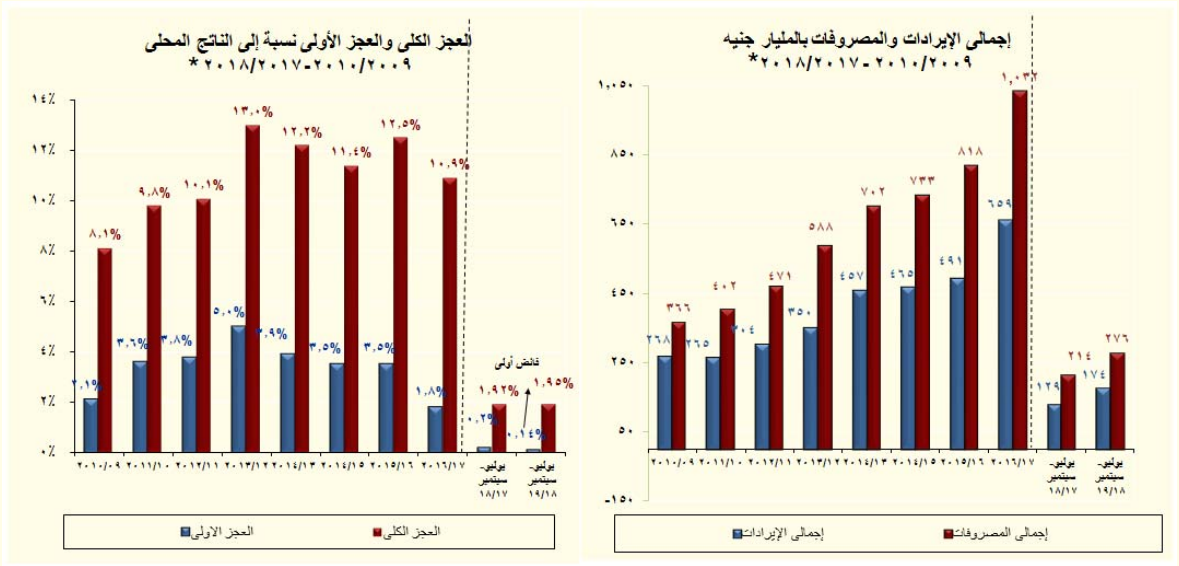

▪ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية **تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.**

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن **المصروفات العامة بلغت نحو ٢٧٦ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة (٥.٣% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٢١٤ مليار جنيه (٤.٨% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٢٨.٩% عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ١٣.٠% لتبلغ نحو ٦٨.٠ مليار جنيه (١.٣% من الناتج المحلى)** خلال فترة الدراسة (وعلى رأسها إرتفاع المرتبات الدائمة لتصل إلى ١٩.٤ مليار جنيه، وزيادة المكافآت لتصل إلى ٢٣.٣ مليار جنيه، وإستقرار البدلات النوعية عند ٥.٩ مليار جنيه).
- **زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٥.٨ مليار جنيه (بنسبة ٨٥.٧%) ليحقق نحو ١٢.٦ مليار جنيه (٠.٢% من الناتج المحلى)** (وعلى رأسها زيادة الإنفاق على المواد الخام لتسجل ٤.٤ مليار جنيه، وزيادة الإنفاق على الصيانة لتسجل ١.٩ مليار جنيه).
- **زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٤٤.٣% لتصل إلى نحو ١٠٩.٥ مليار جنيه (٢.١% من الناتج المحلى)**، مقارنة بـ٧٥.٩ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو ٧.٠ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلى)**، بنسبة نمو ١٩.٤% ليسجل ٤٣.٣ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٦.٣ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

✓ **ارتفع الإنفاق على الدعم بنسبة ١٤% (بنحو ٢.٧ مليار جنيه) ليسجل ٢٢.٢ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١٩.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء **زيادة دعم السلع التموينية** بنحو ١.٧ مليار جنيه (بنسبة ١٦.٨%) محققاً نحو ١١.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل

نحو ٩.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وزيادة الدعم على المواد البترولية ليسجل ٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **مما فاق أثر إنخفاض دعم الكهرباء** بنحو ٣.٤ مليار جنيه ليحقق ٤ مليار جنيه مقابل ٧.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- ✓ **إرتفاع الإنفاق على المزايا الإجتماعية بنحو ٣.٤ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٢.٢% محققاً نحو ١٨.٨ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١٥.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء **زيادة مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات** بنحو ٤.٧ مليار جنيه (بنسبة ٦٠.٤%) محققاً نحو ١٢.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٧.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وإنخفاض نفقات خدمية لغير العاملين (علاج على نفقة الدولة) بنحو ١.٣ مليار جنيه محققاً نحو ١.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق في ضوء تزايد الإنفاق الإستثنائى خلال نفس الفترة من العام السابق على برنامج مكافحة فيروس سي.

- **زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١٢.٦ مليار جنيه (٠.٥% من الناتج المحلى)** بنسبة نمو قدرها ٨٤.٧% ليسجل نحو ٢٧.٤ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الإنفاق على الأصول الثابتة لتسجل ٢٦.٢ مليار جنيه).
- **وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ١٥.١ مليار جنيه (٠.٣% من الناتج المحلى) لتنخفض بنسبة -٢٤.٨%**مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

➢ تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٥.٩% من الناتج المحلى). (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها).
  - ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧.٦ مليار جنيه (٨٩.٣ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.
  - ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.
  - بينما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٩٢.٦ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٨ (٣٧.٢% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٧٩ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٧.
  - كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٤٧.٦ مليار دولار (١٩.١% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٨، مقارنة بـ٣٤.٩ مليار دولار (١٨.١% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٧.
- تجدر الإشارة أنه **تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧** حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.
- شهد هيكل الدين الخارجى المصرى عدة تغيرات الفترة الماضية:
  - **أولا، تراجع نصيب الحكومة من الدين الخارجى لصالح نصيب البنك المركزى،** إذ ارتفع نصيب البنك المركزى من إجمالى القروض الخارجية من ٤% فى يونيو ٢٠١٠ إلى ٣٨% فى يونيو ٢٠١٧.

- **ثانيا، تزايد نصيب الديون قصيرة الأجل** كنسبة من إجمالي الدين الخارجي من ٩% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ١٦% بنهاية يونيو ٢٠١٧. في حين تراجع **نصيب الديون المتوسطة والطويلة الأجل** من ٩١% بنهاية يونيو ٢٠١٠ إلى ٨٤% بنهاية يونيو ٢٠١٧.
- **ثالثا**، تراجع الوزن النسبي لكل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وألمانيا بشكل كبير في مقابل **زيادة الاعتماد على القروض العربية** (خاصة من السعودية والإمارات والكويت) التي سجلت ٢٩.٢% من إجمالي الدين الخارجي المصري بنهاية مارس ٢٠١٧ مقابل ٤.٧% بنهاية يونيو ٢٠١٠ نقلاً عن المركز المصرى للدراسات الأقتصادية.

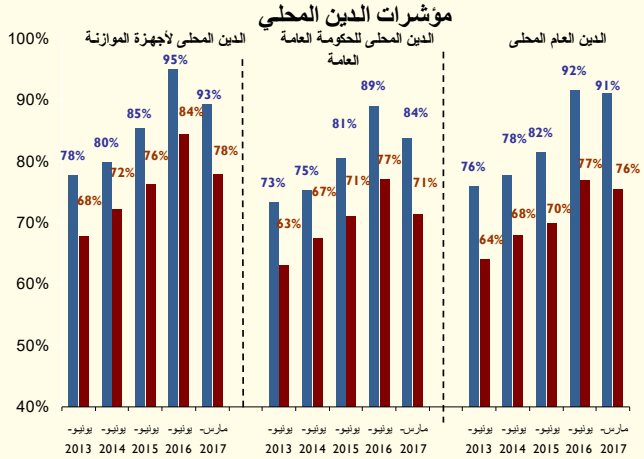

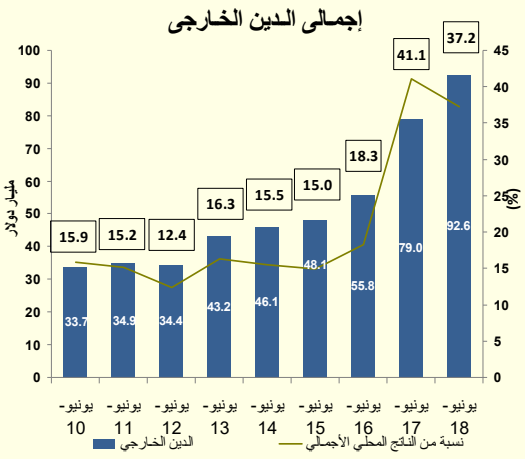

➢ التطورات النقدية:

➢ وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية بشكل متباطئ ليحقق ١٧.٩%** مسجلاً ٣٤٦٦ مليار جنيه في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٨.٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٣٨.٧ خلال شهر يوليو ٢٠١٧. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء **ارتفاع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليحقق ١٣.٧% (٣١٨٣.٩ مليار جنيه) في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ١٠.٢% (٣١٤٧.٥ مليار جنيه) خلال الشهر السابق، مما فاق أثر انخفاض **معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** ليحقق ١٠٢% في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ٤٠٧% خلال الشهر السابق.

- ارتفع **معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** بنسبة ١٦.٤% (٢٢٦٧ مليار جنيه) في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقابل ١٢% خلال الشهر السابق.
- ويظهر **ارتفاع في النمو السنوي للأوراق المالية الحكومية (للقطاع البنكي)** بنسبة ٨.٧% (٢٣٠٨.٥ مليار جنيه) في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٥.٢% في نهاية الشهر السابق. كما **ارتفعت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية** بشكل ملحوظ إلي ٤١.٩% (١٤٠.٩ مليار جنيه) في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٣٠.٨% في نهاية الشهر السابق. بينما **انخفضت نسبة النمو السنوي للودائع الحكومية** لتسجل -٥.٧% (٤٢٣.٨ مليار جنيه) في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة -٤.٦% في نهاية الشهر السابق.
- **كما ارتفع معدل النمو السنوي لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليسجل ٩% (١٦١.٧ مليار جنيه) في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٧.٧% في نهاية الشهر السابق.
- **كما ارتفع معدل النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص** ليسجل ١٠.٦% (١٠٧٧ مليار جنيه) في نهاية يوليو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٠.١% (١٠٨٢.٦ مليار جنيه) في نهاية الشهر السابق. **وذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال الخاص لتبلغ ٨.٦%** (٧٩٤ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة مقابل ٧.٩% (٨٠١.٤ مليار

جنيه) في نهاية الشهر السابق. **بينما انخفض معدل النمو السنوي للمطلوبات من القطاع العائلى** لتسجل ١٦.٨% (٢٨٣.١ مليار جنيه) بنهاية يوليو ٢٠١٨ مقارنة بـ١٨% (٢٨١.٢ مليار جنيه) في نهاية الشهر السابق.

- من جهة أخرى، **انخفض صافى الأصول الأجنبية بنسبة** بلغت ١٠٢.١% (٢٨٢.٢ مليار جنية) في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بنمو ٤٠٧% (٣٠٩.٥ مليار جنيه) في الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزي** حيث **انخفض** بنسبة ٢١٨.٨% (٣٠٣.٤ مليار جنيه) في نهاية شهر يوليو ٢٠١٨، مقابل ٨٠٧٠.٥% في نهاية الشهر السابق. كما تراجعت **نسبة النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للبنوك** لتصل إلى -١٤٧.٧% خلال شهر يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ -٨٦% خلال الشهر السابق.

- **على جانب الالتزامات، ارتفع النمو السنوي لكمية النقود إلى ١٦.٦% (٨١٤.٤ مليار جنيه)** في نهاية يوليو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٦.٤% في نهاية الشهر السابق. حيث **ارتفع معدل النمو السنوى للنقد المتداول** ليسجل ٦.٦% في نهاية يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ ٥.٤% في نهاية الشهر السابق. كما سجل معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** نحو ٣١% (٣٧٦.٣ مليار جنيه) في نهاية يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ ٣٢.٤% خلال الشهر السابق.

- **انخفض معدل النمو السنوي لأشباه النقود** ليصل إلى ١٨.٣% (٢٦٥١.٧ مليار جنيه) في نهاية يوليو ٢٠١٨ مقارنة بـ ١٩.١% خلال الشهر السابق، حيث **ارتفع معدل النمو السنوى الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية** ليصل إلى ٥.٩% (٧٢٤.٩ مليار جنيه) في نهاية يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ٣.٣% في نهاية الشهر السابق. فى حين **انخفض معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية** ليسجل ٢٣.٧% (١٩٢٦.٨ مليار جنيه) في نهاية يوليو ٢٠١٨، مقارنة بـ ٢٦.٤% في نهاية الشهر السابق.

- انخفضت نسبة النمو السنوي **لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - إلى ١٧.٣% (٣٥٦٩.٥ مليار جنيه) في نهاية يونيو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٨.٩% في نهاية مايو ٢٠١٨. جدير بالذكر ان نسبة ٨٥% من إجمالي الودائع يتبع القطاع غير الحكومي. كما انخفض معدل النمو السنوي **لإجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي)** إلى ١٤.٢% (١٦٢٩.٧ مليار جنيه) في نهاية يونيو ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٥% في نهاية مايو ٢٠١٨. وعلى الرغم من ذلك، فقد استقرت **نسبة الإقراض إلى الودائع** لتصل إلى ٤٥.٧% في نهاية يونيو ٢٠١٨. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر يوليو ٢٠١٨ لم تصدر بعد).

➢ أما بالنسبة **لمعدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** تشير أحدث البيانات إلى إرتفاعه محققاً نحو ١٦.٠% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ١٤.٢% خلال الشهر السابق، ومقابل ٣١.٦% فى شهر سبتمبر ٢٠١٧. وهو ما يمكن تفسيره في الأساس **في ضوء ارتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية** خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الطعام والشراب"** محققاً نحو ١٦.٥% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقابل ١١.٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٨، و**"المشروبات الكحولية والدخان"** لتحقق ٢٢.٠% خلال شهر الدراسة، مقابل ٢١.٩% خلال الشهر السابق، و**"الملابس والأحذية"** لتحقق ١٤.٩%، مقابل ١٤.٦%، و**"النقل والمواصلات"** لتحقق ٣٨.٧%، مقابل ٣٨.١%، و**"المطاعم والفنادق"** لتحقق ٩.٤% خلال شهر الدراسة، مقابل ٨.٨% خلال الشهر السابق.

- **وقد حقق بذلك متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** نحو ١٤.٦% خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بـ٣٢.٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

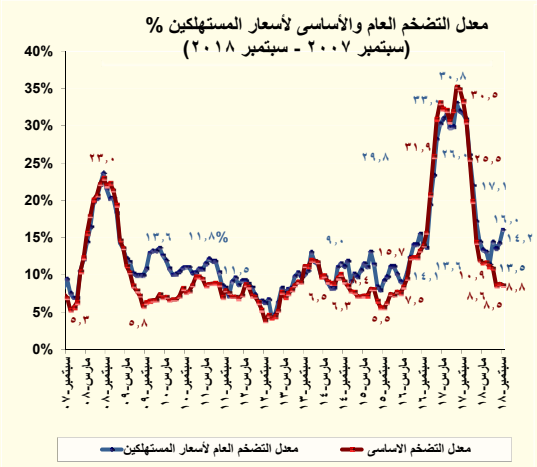

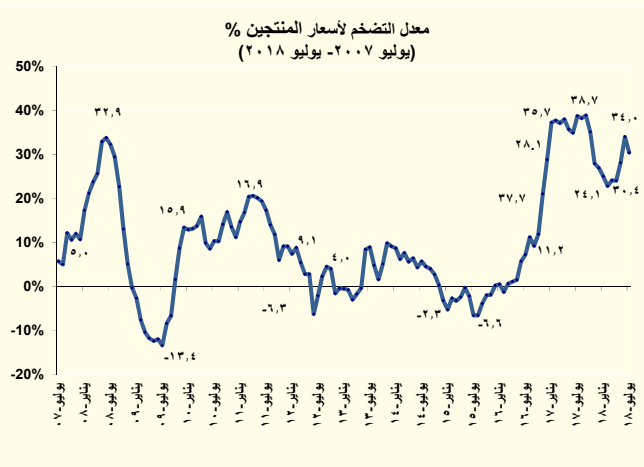

كما ارتفع معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية محققاً نحو ٢.٥% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقابل ١.٨% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١.٠% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧. ويرجع ذلك الارتفاع المحقق في معدل التضخم الشهرى في ضوء إرتفاع أسعار **"الطعام والشراب"** بنسبة ٤.٨%، مقارنة بـ٢.٩% خلال الشهر السابق، و**"الملابس والأحذية"** بنسبة ٠.٣%، مقارنة بانخفاض قدره -٠.٨ خلال الشهر السابق، و**"النقل والمواصلات"** بنسبة ٠.٤%، مقابل ٠.٣% خلال الشهر السابق، ومجموعة **"الثقافة والترفيه"** بنسبة ٠.٤%، مقارنة بـ٠.١% خلال الشهر السابق. مما فاق أثر تباطؤ أسعار **"المشروبات الكحولية والدخان"** بنسبة ٠.١%، مقارنة بـ٠.٧% خلال الشهر السابق، **و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"** بنسبة ٠.٢%، مقارنة بـ١.٦% خلال الشهر السابق، و**"المطاعم والفنادق"** بنسبة ٠.٥%، مقابل ٠.٩% خلال الشهر السابق، وإنخفاض **"الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية"** بـ -٠.٣%، مقابل ٠.٧% خلال الشهر السابق.

وأخيراً، فقد تباطأ معدل التضخم الأساسى السنوى[٦] محققاً نحو ٨.٦% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ٨.٨% خلال شهر أغسطس ٢٠١٨، ومقارنة بـ ٣٣.٣% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧. **أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى** فقد انخفض ليسجل -٠.١% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقابل ٠.٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٨.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٨ **الإبقاء على سعر العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير عند مستوى ١٦.٧٥% و١٧.٧٥% و١٧.٢٥%** على الترتيب. وكذلك الإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم بمقدار** عند مستوى **١٧.٢٥%.**

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ١٦ أكتوبر ٢٠١٨ **بربط ودائع** بقيمة ٥٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٧.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٨.٨٣% ليسجل ٨٠٤ مليار جنيه** خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٨٨١.٧ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٨.٧% ليحقق ١٤٦١٦ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية أغسطس ٢٠١٨ والذى بلغ ١٦٠٠٩.٤ نقطة. كما انخفض مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٤.٦٨% ليحقق ٧١٢.٤ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٧٤٧.٣٨ نقطة فى نهاية أغسطس ٢٠١٨.

٦/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

➢ قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١٢.٧٩ مليار دولار (٥.١% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل فائض قدره ١٣.٧٢ مليار دولار (٥.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى التراجع في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بنسبة ٢٩% نتيجة لانخفاض استثمارات محفظة الأوراق المالية للخارج وفى مصر. مما فاق الارتفاع في ميزان المعاملات الجارية الذى حقق -٦ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـ -١٤.٤ مليار دولار في العام السابق. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

- تراجع عجز **الميزان الجاري** بصورة ملحوظة ليسجل ٦ مليار دولار (-٢.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٤.٤ مليار دولار (-٦.١% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء ارتفاع فائض الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق الانخفاض الطفيف بالميزان التجارى، وذلك على النحو التالى:

- استقرار عجز **الميزان التجاري** ليحقق ٣٧.٣ مليار دولار (-١٤.٨٥% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل عجزاً بنفس القدر خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٩% (٤.١ مليار دولار) لتحقق ٢٥.٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٢١.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، والتى تعادلت مع الارتفاع في المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٦.٩% (٤.١ مليار دولار) لتحقق ٦٣.١ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٥٩ مليار دولار خلال العام المالي الماضى. ويرجع ذلك بشكل أساسى لإرتفاع **حصيلة الصادرات غير البترولية** بـ ١٢.٧% لتصل إلي ١٧.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ١٥.١ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة ارتفاع تنافسية الصادرات المصرية في السوق العالمى بعد تحرير سعر الصرف. فضلاً عن ارتفاع **حصيلة الصادرات البترولية** لتصل إلى ٨.٨ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ٦.٦ مليار دولار خلال العام المالى الماضى تأثراً بارتفاع الأسعار العالمية للبترول.

- ارتفع فائض **الميزان الخدمى** بصورة ملحوظة ليحقق ١١.١ مليار دولار (٤.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بفائض أقل قدره ٥.٦ مليار دولار (٢.٤% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلي زيادة **متحصلات رسوم المرور بقناة السويس** لتسجل نحو ٥.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤.٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وزيادة **متحصلات السفر والسياحة** لتحقق ٩.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤.٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق. بينما انخفضت مدفوعات السفر إلى الخارج لتسجل ٢.٥ مليار دولار، مقارنة بـ ٢.٧ مليار دولار.

- ارتفعت **التحويلات الواردة** خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ لتسجل نحو ٢٦.٥ مليار دولار، مقارنة بـ ٢١.٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة، نتيجة لارتفاع **تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بنحو ٤.٦ مليار دولار لتحقق ٢٦.٤ مليار دولار، مقارنة بـ ٢١.٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة نتيجة لقرار تحرير سعر الصرف.

- تراجع **الميزان الرأسمالي والمالي** ليحقق ٢٢ مليار دولار (٨.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بصافي تدفقات للداخل بنحو ٣١ مليار دولار (١٣.٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، ويأتى ذلك في ضوء:

- انخفاض **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ليسجل ٧.٧ مليار دولار (٣.١% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أعلى بنحو ٧.٩ مليار دولار (٣.٤% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك في ضوء زيادة صافى الاستثمارات فى قطاع البترول بنحو ٤.٥ مليار دولار.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٢.١ مليار دولار (٤.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بحوالى ١٦ مليار دولار (٦.٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦. ويرجع ذلك إلى انخفاض استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية لتحقق صافى مشتريات قدرها ٦.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ١٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، واصدار الحكومة المصرية سندات فى الخارج بنحو ٥.٣ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.
- انخفاض **صافى الاستثمارات الأخرى بصورة ملحوظة** ليسجل تدفقات للخارج بنحو ٢.٦ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٧.٢ مليار دولار (٣.١% من الناتج المحلى) خلال العام المالى الماضى.
- **تراجع صافي التغير في التزامات البنك المركزي مع العالم الخارجي** ليحقق صافي سداد للخارج بلغ نحو ٣.٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٨.١ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

- سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٣.٢ مليار دولار (-١.٣% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢.٩ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق.
- طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٤٨.٥% ليصل إلى ٩.٨ مليون سائح خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٦.٦ مليون سائح خلال العام المالى السابق. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٠١.٦% ليصل إلى ١٠٢.٦ مليون ليلة خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٥٠.٩ مليون ليلة خلال العام السابق.